

ورقة سياسات حول أثر ارتفاع أسعار السلع من بلد المنشأ والبلدان المصدرة على الاقتصاد الأردني

إن التدابير والإجراءات التي تم اتباعها عالمياً في التعامل مع جائحة كورونا كان لها أثر كبير على جميع الاقتصادات العالمية، ولا يمكن تجاهل الأثر الاقتصادي الذي سببته على أسعار السلع (Commodities) نتيجة الارتفاع الحاصل من بلدان المنشأ والبلدان المصدرة. ويعود سبب ارتفاع أسعار السلع إلى ارتفاع أسعار المواد الخام، تحديات العرض والطلب وإقبال الدول المستوردة إلى زيادة مخزونها الاستراتيجي من السلع الأساسية، ارتفاع كلف الشحن جراء الارتفاعات الحاصلة ونتيجة البروتوكولات الصحية الجديدة سواء في زيادة الكلف المترتبة على تبادل ومناولة البضائع والزيادة الحاصلة في المدد الزمنية لشحن البضائع. كما أقرت بعض الدول ضرائب جديدة على التصدير (Export tax - Duties) مما سيساهم أيضاً في زيادة الأسعار.

يرى المنتدى أن الارتفاع غير المسبوق في أسعار السلع والارتفاع الحاصل في أجور الشحن سينعكس سلباً على أسعار البضائع بشكل كبير مما يؤدي إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات التضخم وارتفاع الأسعار على المستهلك النهائي، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر القمح للطن الواحد ما نسبته 14% عن السنة الماضية، كما ارتفعت أسعار الذرة ما نسبته أكثر من 80% للطن الواحد عن السنة الماضية، وارتفعت أسعار الصلب والحديد للطن الواحد ما نسبته 80% عن السنة الماضية، كما ارتفعت أسعار النحاس للعام 2021 ما نسبته 21% عن العام الماضي، كما ارتفعت أسعار النفط الخام ما نسبته 5%، وعليه يتوقع المنتدى أن ترتفع أسعار السلع من ما نسبته 10% - 15% خلال الأشهر القادمة.

يؤكد المنتدى أن الارتفاع الحاصل في أسعار الشحن لغاية تاريخه هي واقعة غير مسبوقه على مدار عقود سابقة، ويأتي هذا الارتفاع جراء ارتفاع وتيرة الطلب بشكل مفاجئ، البروتوكولات الصحية المعتمدة في سلاسل التوريد



مثل تعقيم الحاويات وغيرها، الإغلاقات لبعض الموانئ مما أدى إلى تحول الشحن من شحن مباشر إلى غير مباشر وبواسطة نظام الترانزيت (الأقطرمة).

حسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة فقد بلغت المستوردات ما مجموعه 12,077.8 مليون ديناراً خلال العام 2020، كما بلغ عدد الحاويات المستوردة للأردن بحسب بيانات محطة حاويات العقبة للسنوات السابقة ولغاية نهاية شهر 4 من العام 2021 كما هو مبين أدناه: (تم احتساب الأرقام بالاعتماد على الحاويات 20 قدم، حيث تعادل كل حاوية 20 قدم نصف حاوية 40 قدم)

السنة	عدد الحاويات المستوردة	عدد الحاويات المصدرة
2018	411,816	113,731
2019	405,996	105,962
2020	434,309	117,856
2021	124,127	41,121

يرى المنتدى أن الأزمة الحاصلة في الموانئ العالمية وتحديدًا في موانئ شرق آسيا ستعكس سلباً على أسعار البضائع بشكل كبير مما سيؤدي إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات التضخم، والجدير بالذكر أن المستوردات الأردنية تعتمد بنسبة 50% على الموانئ الواقعة في شرق آسيا.

نلاحظ من خلال الجدول أدناه ارتفاع أسعار الشحن بالمقارنة مع السنوات السابقة وصولاً إلى عام 2021:

السنة	معدل الأسعار للحاوية الواحدة 40 قدم (بالدولار)	معدل الأسعار للحاوية الواحدة 20 قدم (بالدولار)
2018	1,500	800
2019	2,400	1,200
2020	5,000	2,500
2021	9,000	4,500



إن لهذا الارتفاع أثر كبير على التجارة الأردنية وعلى التجار عموماً وتحديداً تجار الوكالات، حيث يرتبط هؤلاء التجار بعقود وبعضها مغطاة بدفعات مسبقة مما يؤدي إلى بعض الخسائر، ومن الجدير بالذكر أن الارتفاع الحاصل في أجور النقل سيساهم في خلق المزيد من تجميد رأس المال وذلك نتيجة زيادة مدة الشحن. والتي يتوقع أن تصبح أطول من المدد المعتادة لتتراوح ما بين 45 - 60 يوم.

وعليه فإن البيانات والأرقام أعلاه والتي تحذر من الارتفاع الذي سيحدث في الأشهر المقبلة نتيجة القيود التي فرضتها جائحة كورونا، وزيادة الطلب على جميع السلع بالوقت الذي تقبل فيه الدول على الانفتاح عالمياً، وارتفاع فروقات أسعار العملة، علاوة على الزيادة الحاصلة في كلف تصنيع الحاويات حيث أصبحت الضعف من حيث التصنيع وارتفعت من 25 ألف دولار إلى ما مجموعه 50 ألف دولار، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الأردن إلى معدلات غير مسبوقة، كما إن التعافي من ارتفاع التضخم يتطلب وقت أطول من المدة المستغرقة في الارتفاع.

الاستنتاجات والتوصيات:

- يدعو المنتدى الاقتصادي الحكومة لاعادة دراسة نسب ضريبة المبيعات على السلع التي ارتفعت أسعارها بهدف تقليل حدة الارتفاع على المواطن.
- يدعو المنتدى الى تعظيم سلسلة الإنتاج المحلي للحد من الارتفاعات المتتالية.
- يدعو المنتدى للاسراع في اقامة مركز التخزين اللوجستي.

